معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٤٢)

التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٣٢

أغسطس٢٠١٣

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي
المركز الديموجرافي

التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوى المحافظات
في مصر وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٣٢

الباحث الرئيسى

أ.د. مجدى عبد القادر إبراهيم

يونيه ٢٠١٢

قـائـمـة الـمـحـتـويـات

رقم الصفحة

الفصل الأول : مقدمة الدراسة ١

١/١ : أهمية الدراسة ١

٢/١ : أهداف الدراسة 1

٣/١ : منهجية الدراسة ٢

٤/١ : مصادر البيانات ٣

٥/١ : مراجعة الأدبيات و الدراسات السابقة ٣

٦/١ : التعريفات والمفاهيم ١٣

٧/١ : تنظيم الدراسة ١٦

الفصل الثانى : اتجاهات حجم ونمو قوة العمل والخصائص الديموجرافية، مصر، ١٩٧٦-٢٠٠٦
..... ١٨

١/٢ : تطور حجم قوة العمل على المستوى القومي نمو قوة العمل على المستوى القومي ١٨

٢/٢ : نمو قوة العمل على المستوى القومي ١٨

٢-٢-١: نمو قوة العمل حسب الأقاليم ٢٠

٢-٢-٢: نمو قوة العمل حسب المحافظات ٢١

٣/٢ : معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي ٢٢

٢-٣-١: معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي على المستوى القومي ٢٢

٢-٣-٢: معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي حسب الأقاليم ٢٣

٢-٢-٣: معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات ٢٤

٤/٢ : معدلات المساهمة العمرية النوعية ٢٧

٥/٢ : مستويات واتجاهات البطالة ٢٩

٢-٥-١: تطور حجم البطالة ٢٩

٢-٥-٢: معدلات البطالة ٢٨

٢-٥-٢-١: معدلات البطالة على المستوى القومي ٣١

٢-٥-٢-٢: معدلات البطالة حسب الأقاليم ٣٢

٢-٥-٢-٣: معدلات البطالة حسب المحافظات ٣٣

٢-٥-٣: معدلات البطالة العمرية النوعية ٣٤

تـابـع قـائـمـة الـمـحـتـويـات

رقم الصفحة

٢-٥-٣-١: معدلات البطالة العمرية النوعية على المستوى القومي ٠٠٠٠٠ ٣٥

٢-٥-٣-٢: معدلات البطالة العمرية النوعية حسب الأقاليم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٦

٢-٥-٣-٣: معدلات البطالة العمرية النوعية حسب المحافظات ٠٠٠٠٠٠ ٣٧

٦/٢ : الحالة التعليمية لقوة العمل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٠

٢-٦-١: الحالة التعليمية لقوة العمل على المستوى القومي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٠

٢-٦-٢: الحالة التعليمية لقوة العمل حسب الأقاليم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٣

٢-٦-٣: الحالة التعليمية لقوة العمل حسب المحافظات ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٥

٧/٢ : الحالة التعليمية للمتعطلين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٧

٢-٧-١: الحالة التعليمية للمتعطلين على المستوى القومي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٨

٢-٧-٢: الحالة التعليمية للمتعطلين حسب الأقاليم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٩

٢-٧-٣: الحالة التعليمية للمتعطلين حسب المحافظات ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٥٢

الفصل الثالث : تطور هيكل المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع المؤسسي والمهن والنشاط الاقتصادي، مصر، ١٩٧٦ـ ٢٠١٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٥

١/٣ : تطور هيكل المشتغلين حسب الحالة العملية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٥

٣-١-١: تطور هيكل المشتغلين حسب الحالة العملية على المستوى القومي ٨٥

٣-١-٢: تطور هيكل المشتغلين حسب الحالة العملية على مستوى الأقاليم ٨٧

٣-١-٣: تطور هيكل المشتغلين حسب الحالة العملية على مستوى المحافظات ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٨

٢/٣ : تطور هيكل المشتغلين حسب القطاع المؤسسي ٩٠

٣-٢-١: هيكل المشتغلين حسب القطاع المؤسسي على المستوى القومي ٩١

٣-٢-٢: تطور هيكل المشتغلين حسب القطاع المؤسسي على مستوى الأقاليم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٩٣

٣-٢-٣: تطور هيكل المشتغلين حسب القطاع المؤسسي على مستوى المحافظات ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٩٥

٣/٣ : تطور هيكل المشتغلين حسب المهن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٩٧

٣-٣-١: تطور هيكل المشتغلين حسب المهن على المستوى القومي ٠٠٠٠ ٩٨

٣-٣-٢: تطور هيكل المشتغلين حسب المهن على مستوى الأقاليم ٠٠٠٠٠ ١٠٠

تـابـع قـائـمـة الـمـحـتـويـات

رقم الصفحة

٣-٣-٣: تطور هيكل المشتغلين حسب المهن على مستوى المحافظات .. ١٠٣
٤/٣ : تطور هيكل المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي ١٠٦
٣-٤-١: تطور هيكل المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى الأقاليم ١٠٨
٣-٤-٢: تطور هيكل المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات ١١٠
الفصل الرابع : إسقاطات قوة العمل على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات، مصر، ٢٠١٢ – ٢٠٣٢ ..... ١٥٩
١/٤ : رؤية مستقبلية لقوة العمل خلال العشرين سنة القادمة ١٥٩
٤-١-١ الفرض المرجعي ١٥٩
٤-١-٢ الفرض التنموي ١٦٠
٤-١-٣ الفرض المتوسط ١٦٢
٢/٤ : إسقاطات السكان على مستوى المحافظات ١٦٣
٤-٢-١: منهجية وخطوات إعداد إسقاطات السكان حسب فئات السن والنوع ١٦٣
٤-٢-٢ اسقاطات السكان لمحافظات مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢ ..... ١٧٦
٣/٤ : إسقاطات عرض قوة العمل علي مستوي المحافظات ١٨٦
٤-٣-١ الفرض المرجعي ١٨٦
٤-٣-٢ الفرض التنموي ١٨٧
٤-٣-٣ الفرض المتوسط ١٨٨
أولاً: إسقاطات معدلات النشاط ١٩٩
ثانياً: إسقاطات أعداد قوة العمل ١٥+ ٢٢٦
الفصل الخامس : الخلاصة والتوصيات ٢٤٤
١/٥ : الخلاصة ٢٤٤
٢/٥ الوصيات ٢٨٤
المراجع ٢٥١
ملحق رقم (١) ٢٥٤

قـائـمـة الـجـداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
(٢-١)	تطور حجم قوة العمل حسب النوع، مصر، ١٩٧٦ – ٢٠٠٦	٥٣
(٢-٢)	معدلات النمو السكانى وقوة العمل ١٥ سنه فأكثر ١٩٧٦-٢٠٠٦	٥٤
(٢-٣)	معدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى حسب فئات السن والنوع على مستوى المحافظات، ١٩٧٦-٢٠٠٦	٥٧
(٢-٤)	تطور حجم البطالة حسب النوع، مصر، ١٩٧٦-٢٠٠٦	٦٥
(٢-٥)	معدلات البطالة حسن النوع والإقليم والمحافظة، مصر، ١٩٧٦-٢٠٠٦	٦٦
(٢-٦)	التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية لقوة العمل والنوع والإقليم المحافظات ١٩٧٦– ٢٠٠٦	٧٦
(٢-٧)	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية والنوع والإقليم والمحافظات ١٩٧٦– ٢٠٠٦	٨٢
(٣-١)	التوزيع النسبى للمشتغلين ١٥ سنة فاكثر حسب الحالة العملية ١٩٧٦	١١٦
(٣-٢)	التوزيع النسبي للمشتغلين ١٥ سنة فأكثر، حسب القطاع والنوع على مستوي المحافظات، ١٩٨٦	١٢٥
(٣-٣)	التوزيع النسبى للمشتغلين ١٥ سنة فأكثر، حسب المهنة والنوع على مستوى المحافظات، ١٩٧٦	١٣٤
(٣-٤)	التوزيع النسبي للمشتغلين ١٥ سنة فأكثر، حسب النشاط الاقتصادى والنوع، ١٩٧٦ ...	١٤٧
(٤-١)	توقع الحياة عند الميلاد حسب النوع لمحافظات الجمهورية خلال فترة الإسقاطات ٢٠٠٧ – ٢٠٣٢	١٦٦
(٤-٢)	معدل الإنجاب الكلى طبقا للمسوح السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٨	١٦٧
(٤-٣)	تقدير معدل الإنجاب الكلى لاجمالى الجمهورية حسب الفروض الثلاثة المنخفض والمتوسط والعالي خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٣٢	١٦٨
(٤-4)	معدلات الإنجاب العمرية حسب الفروض الثلاثة خلال فترة الإسقاطات ٢٠٠٧ – ٢٠٣٢	١٦٩
(٤-٥)	تقدير معدل الإنجاب الكلى لمحافظات الجمهورية حسب الفروض الثلاثة خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المنخفض	١٧١
(٤-6)	تقدير صافى الهجرة الداخلية للمحافظات بين تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦	١٧٥
(٤-7)	تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المنخفض (ذكور)	١٧٧
(٤-7)	تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المنخفض (إناث)	١٧٨
(٤-7)	تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المنخفض (جملة)	١٧٩
(٤-8)	تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المتوسط (ذكور)	١٨٠

(٤-8) تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المتوسط (إناث) ١٨١
(٤-8) تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المتوسط (جملة) ١٨٢
(٤-9) تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المرتفع (ذكور) ١٨٣
(٤-9) تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المرتفع (إناث) ١٨٤
(٤-9) تقدير أعداد السكان حسب النوع في كل محافظات مصر خلال فترة الإسقاط من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٣٢ الفرض المرتفع (جملة) ١٨٥

المشاركون في البحث

أ.د. مجدى عبد القادر ابراهيم	الباحث الرئيسى
أ.د. زينات طبالة	مستشار الدراسة
د. عزت زيان	باحث
د. منى توفيق يوسف	باحث
أ. حسين أنور خليل	مساعد باحث
أ. علياء عبدالروؤف عامر	مساعد باحث
أ. محمد حسنين	مساعد باحث
أ. محمد حمدى ابو الخير	مساعد باحث
أ. حسن عمر	مساعد باحث
أ. ميرى توفيق يوسف	عضو نسخ

الـفـصل الأول
الـمـقـدمـة

١-١: أهـميـة الـدراسـة

كان للتغيرات الجذرية في التوجهات والسياسات الاقتصادية التي شهدتها مصر على مدار العقود الأربعة الماضية آثاراً بالغة الأهمية على مختلف مناحي الحياة في المجتمع، وعلى مجمل الأوضاع الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وعلى رأسها قوة العمل، وتقتضى المرحلة الحالية التي تعيشها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ إجراء رصداً متأنياً للتغيرات الهيكلية التي طرأت على قوة العمل في مصر خلال تلك الحقبة من أجل بلوره رؤية مستقبلية واضحة لحجم وخصائص عرض قوة العمل على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات.

١-٢: أهـداف الـدراسـة

١- دراسة التغيرات التي طرأت على حجم ونمو وخصائص جانب العرض لقوة العمل في مصر خلال العقود الأربعة الماضية.
٢- تحليل الأوضاع الحالية لهيكل قوة العمل في مصر على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات من حيث الحالة العملية، والمهنة، والنشاط الاقتصادي، ونوع القطاع، وفقاً للتقسيمات الدولية المتبعة.
٣- استشراف آفاق مستقبل قوة العمل في مصر علي المستوي القومي وعلي مستوي المحافظات للفترة ٢٠١٢ – ٢٠٣٢ من خلال ثلاثة فروض يُتوقع أن ينتهج المجتمع إحداها خلال تلك الفترة.
٤- إعداد إسقاطات لعرض قوة العمل في مصر على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات حتى عام ٢٠٣٢ في ضوء الفروض التي ستضعها الدراسة للاتجاهات المستقبلية لكل من اتجاهات السكان وقوة العمل.

١-٣: مـنـهـجـيـة الـدراسـة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في رصد التغيرات الهيكلية لقوة العمل في مصر على المستوى القومي وعلي مستوي المحافظات من خلال تحليل الاتجاه لقوه العمل في مصر من حيث الحجم والنمو والخصائص الديموجرافية الاجتماعية، وكذا وهيكل قوة العمل حسب الحالة العملية، والنشاط الاقتصادي، والمهنة، ونوع القطاع وقياس التغير الذي طرأ على كل من هذه الهياكل الرئيسية.

قامت الدراسة في ضوء هذا الرصد بطرح ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لكل من السكان وقوة العمل من أجل إعداد إسقاطات قوه العمل على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات في مصر ثم إعداد إسقاطات القوى العاملة على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات وفقا لأوضاع واتجاهات قوه العمل في كل محافظه للفترة (٢٠١٢ – ٢٠٣٢). وقد تم الاعتماد فى هذه الدراسة على إسقاطات السكان لنفس الفترة التى تم إعدادها من خلال بحث "الإسقاطات" السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر٢٠١٢-٢٠٣٢ التى قام بإعدادها الباحث الرئيسى ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٢١ لمعهد التخطيط القومى، وفيما يلى عرض لمنهجية وخطوات ونتائج هذه الإسقاطات والتى سيبنى عليها اعداد إسقاطات عرض قوة العمل حتى عام ٢٠٣٢.

١-٤: مـصـادر الـبـيـانـات

اعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالسكان وقوة العمل، من سلسلة تعدادات السكان والإسكان والمنشآت المتعاقبة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

وقد تم استخدام البيانات المتاحة من تلك التعدادات في رصد مختلف التغيرات التي طرأت على حجم ونمو وخصائص قوة العمل في مصر في الآونة الأخيرة، وكذا رصد التغيرات الهيكلية التي طرأت على قوه العمل من حيث الحالة العملية، ونوع النشاط الاقتصادي للمشتغلين، والتوزيع المهني للسكان الناشطين اقتصاديا، كما ستستخدم تلك البيانات أيضا في وضع الفروض اللازمة لإعداد إسقاطات قوة العمل على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات للفترة ٢٠١٢ – ٢٠٣٢.

١-٥: مـراجـعـة الأدبـيـات و الـدراسـات الـسـابـقـة

تتطلب عملية استشراف المستقبل لدراسة التطورات المتوقعة في مجال القوى العاملة العودة إلى الماضي ومراجعة الأدبيات السابقة، وقد وقع الاختيار على عدد من الدراسات العلمية التي تغطي أربعة عقود من البحث العلمي المتصل والمتسق، من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٨، من حيث البيانات والتعريفات والمقاييس، اعتمادا على مصدري بيانات القوى العاملة الأساسيين في مصر، تعدادات السكان ومسوح القوى العاملة بالعينة.

ففى دراسة رائده لناصف (Nassef 1970)، غطت أكثر من نصف قرن، من ١٩٠٧ حتى ١٩٦٠، قام برصد تطور حجم القوى العاملة في مصر منذ أن كان ٣.٥ مليون عامل فقط في ١٩٠٧، حتى وصل إلى ٧.٨ مليون عامل في ١٩٦٠. ورصد المدة الزمنية التي استغرقها تضاعف حجم قوة العمل في مصر (٥٣ سنة). وكان معدل نمو القوى العاملة في تلك الفترة لا يتجاوز ١.٥% سنويا. ورصد التغيرات المختلفة في الهياكل المختلفة للقوى العاملة، والتي كانت مماثلة لما كان سائدا في معظم دول العالم الثالث النامية في تلك الفترة. وبالرغم من ذلك، تنبأ في ذلك الوقت المبكر بأن النمو السكاني السريع في تلك الفترة كان سيمثل تحديا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر في ذلك الوقت.

كما قام ناجي (Nagi 1988)، بدراسة تغيرات مستويات وأبعاد واتجاهات هياكل القوى العاملة في مصر للفترة من ١٩٦٠-١٩٨٢. وكان يهدف إلى تقييم التغيرات في القوى العاملة من حيث حجم ونمو القوى العاملة ، وتغيرات هياكل النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية، بالإضافة إلى تقييم نوعية القوى العاملة من حيث المستويات التعليمية التي حققتها، وكذلك دراسة العلاقة بين التقدم المستمر في عملية التصنيع وارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة. وتتميز هذه الدراسة بالاعتماد على المسوح السنوية للقوى العاملة، التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القوى العاملة المصرية تضاعفت خلال اثنين وعشرين عاما، من ٦ مليون فرد في ١٩٦٠ إلى ١٢ مليون فرد في ١٩٨٢، وذلك بمعدل نمو مرتفع قدره ٣% سنويا. وكان هناك تفاوت واضح في معدل النمو بين الريف والحضر وحسب النوع، حيث حققت الإناث في الحضر أعلى نسبة نمو (٧.٩%). وكان هناك انخفاض واضح في معدلات مشاركة الأطفال في القوى العاملة، وذلك نتيجة التوسع في التعليم الابتدائي بصفة خاصة في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالحالة العملية، رصد الباحث اتجاه النصيب النسبي لكل من العاملين لحسابهم والعاملين لدى الأسرة بدون أجر إلى الانخفاض، وذلك لصالح العمل بأجر، مما يعكس التحول النقدي للاقتصاد في ذلك الوقت. وكذلك كان هناك تحسن ملحوظ في المستويات التعليمية للقوى العاملة المصرية، خاصة للإناث وفي الريف، طوال الفترة، حيث كان النصيب النسبي للمستويات التعليمية المتدنية يتراجع لحساب المستويات التعليمية الأعلى، بالنسبة لكل من الذكور والإناث، وفي كل من الريف والحضر. وفيما يتعلق بالتغيرات في كل من الهيكلين المهني والاقتصادي، كان النصيب النسبي للعاملين في كل من المهن والقطاعات الزراعية يتراجع لحساب المهن والقطاعات الاقتصادية الأخرى، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد آنئذ.

وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة الامة والاحصاء (١٩٨٥) بإجراء "بحث سوق العمل فى مصر"حيث نشرت نتائجه فى يونيه ١٩٨٥ فى تسعه تقارير تناولت دراسة تاريخية لاوضاع العمالة فى مصر، والاسقاطات المتوقعة لقوة العمل، وتحليل قطاعات النشاط الاقتصادى الرئيسية، والنمذجة الرياضية فى سوق العمل.

وقد استهدف هذا البحث القاء الضوء على اوضاع قوة العمل فى ذلك الوقت والوقوف على مشاكل العمالة فى مصر من اجل رسم السياسات اللازمة لحل تلك المشاكل والتى يأتى فى مقدمتها خلق فرص العمل المناسبة فى اطار مكونات عرض قوة العمل فى مصر، وكذا الطلب على العمالة داخليا بما يحقق الاستخدام الامثل لها، وخارجيا بما ينظم هجرة العمالة المصرية لاسواق العمل الخارجية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة ما يلى:

- إن العمالة المصرية تعانى من اختلالات هيكلية فى الكم والكيف.
- إن هناك فجوات تعانى منها قواعد المعلومات الخاصة بخصائص وتدفقات قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل المصرى.
- عدم وجود ارتباط زمنى بين تدفقات النظام التعليمى واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية من العمالة من مختلف التخصصات والمهن.

- لا توجد معاملات قومية او قطاعية دقيقة توضح تكلفة اتاحة فرص العمل الجديده.
- عدم وجود معرفة دقيقة للطلب على العمالة بنوعياتها المختلفة.
- عدم قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل بما يؤدى إلى زيادة الاثر التراكمى لمشكلة البطالة على المدى الطويل.

وقد تميزت تلك الدراسات القطاعية التى شملها هذا البحث بتناولها للعمالة فى القطاعات الرئيسية من حيث تطورها واعداد وخصائص العاملين فى كل قطاع وتطوير الاجور، وتطوير الانتاج، وتكلفة فرص العمل فى كل قطاع، وكذا النمو المتوقع للعمالة فى ل من تلك القطاعات.

وتناول زيان (Zayyan 1991) دراسة آليات القوى العاملة المصرية، مع إشارة خاصة للبطالة، خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٨٦. وتعتبر هذه الدراسة من الأعمال الأولى التي تناولت مشكلة البطالة، بعد نشر بيانات النتائج الأولية لتعداد سكان ١٩٨٦في ١٩٨٧، وتجاوز معدل البطالة فى ذلك الوقت ٥% من قوة العمل الذي كان يعتبر معدلا عاديا في الفكر الاقتصادي السائد آنئذ. وظهر للمرة الأولى في أهداف دراسات القوى العاملة في مصر هدف تقييم مدى استغلال الموارد البشرية والقوى العاملة في النشاط الاقتصادي، ودراسة مستويات وأنماط واتجاهات البطالة، مستقلة عن القوى العاملة. وما ترتب على ذلك من حتمية تقديم توصيات مختلفة عما كان مألوفا من قبل.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوى العاملة المصرية كانت تعاني من ارتفاع مستويات وتزايد معدلات البطالة في تلك الفترة. وتوصلت أيضا إلى أن البطالة أصبحت ظاهرة وطنية ولم تعد قاصرة على البطالة الحضرية. وأن البطالة أصبحت بطالة المتعلمين من الثانوي إلى الجامعة. وتوصلت أيضا إلى أن مشكلة البطالة لم تكن ناتجة عن عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم وطلب سوق العمل، كما كان الاعتقاد السائد. بل كانت ناتجة عن عدم قدرة جميع القطاعات على توفير فرص عمل جديدة. وكان من أهم ما توصلت إليه هو رصد بداية توسع القطاع غير الرسمي الذي بدأ يحظى باهتمام الدارسين بعد ذلك، إضافة إلى البطالة. وتوقعت الدراسة تزايد ضغوط الإناث، خاصة المتعلمات، على سوق العمل في مصر.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة بذل الجهود لفتح أبواب فرص العمل للعمالة المصرية في الخارج كحل سريع ومؤقت، في ضوء الظروف السياسية الخارجية التي كانت سائدة آنئذ، والتوسع في الصناعات الصغيرة، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات الجديدة. وأوصت كذلك بدعم دور القوات المسلحة في القضاء على الأمية والتدريب المهني للمجندين الأميين. بل وأوصت بإعلان موقف واضح من مسألة تعيين الخريجين التي كانت تتسبب في مشاكل في بيانات القوى العاملة والبطالة.

ونشر المركز الديموجرافى فى (٢٠٠٠) دراسة عن إسقاطات السكان المستقبليه لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية (٢٠٠١-٢٠٢١). وهدفت الدراسة إلى إعداد الإسقاطات السكانية لإجمالى الجمهورية على المستوى القومى والمحافظات للفترة من ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٢١ حسب فروض معينة للخصوبة والوفيات والهجرة، كما شملت الدراسة إسقاطات السكان القطاعية لقوة العمل والتلاميذ فى سن التعليم وايضا إسقاطات قطاع الصحة. وتم استخدام بيانات اخر تعداد فى ذلك الوقت للسكان العام ١٩٩٦ وبيانات الإحصاءات الحيويه لنفس العام، واتبعت طريقة المكونات أو الأفواج فى إجراء الإسقاطات حسب السن والنوع لدقتها سواء على المستوى القومى لإجمالى الجمهوريه او على مستوى المحافظات مع الاخذ فى الاعتبار ان حساب إجمالى الجمهورية على مستوى المحافظات تم باستخدام طريقة التغير فى نسبة سكان كل محافظة إلى جملة السكان (Ratio Method). واتبعت الإسقاطات ثلاثة فروض للخصوبه، (الفرض المنخفض، والفرض المتوسط، والفرض المرتفع).

وفى نفس الدراسة تم إسقاطات قطاعية مختلفه لقوة العمل ةالتلاميذ فى سن التعليم وقطاع الصحة، واتبع فرض ثبات نسب المساهمه فى قوة العمل على ما كانت عليه عام ١٩٩٦ وبناء عليه تم تقدير إجمالى حجم قوة العمل المتوقع لكل من الذكور والإناث عن نفس فترة الدراسة على المستوى القومى والمحافظات.

هناك أيضا بحث مقدم من منير، أميمة عبد الحميد فى (٢٠٠١) عن أزمة بطالة المتعلمين فى مصر وسبل مواجهتها. توصلت الباحثه إلى أهمية الربط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل ، وحيث يتحقق هذا الربط يجب أن يقل الانفاق على هذه المؤسسات التعليمية ذات التكلفة العالية وتنتقل مسئوليتها إلى القطاعات المستفيدة منها ، وتتلافى فى نفس الوقت الفائض فى نوعيات الخريجين التى لا يحتاج إليها سوق العمل . وعليه فإن المؤسسات الاقتصادية قادرة على تطوير برامجها وأساليب إعداد العاملين وتدريبهم وفقاً للتطورات

الجذرية التى تميز الأوضاع الاقتصادية والتغير المستمر فى احتياجات المجتمع إلى المهن والتخصصات المختلفة والتطورات السريعة التى تحدث نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وهو أمر تعجز عنه المؤسسات التعليمية النظامية مما يؤدى بالخريجين إلى البطالة. ولعلنا فى مصر نبدأ هذه المحاولة خلال مشروع مبارك – كول، رغم وجود بعض السلبيات التى نأمل أن نتلافاها مستقبليا. وتوصلت الدراسه إلى ما يلى:

١- إصدار تشريع ملزم للشركات والمؤسسات والهيئات الصناعية فى سوق العمل على المساهمة فى تدريب الطلاب الخريجين والمدرسين كل فى تخصصه ، أسوة بما حدث فى انجلترا بإصدارها قانون بتلر عام ١٩٦٤ وكذا قانون التدريب المهنى رقم ٧٥ عام ١٩٦٩ فى ألمانيا.
٢- تطوير نظام المجالات الصناعية المعمول به فى المرحلة الاعدادية باستصدار تشريع عملى لتنظيم الزيارات بين المدارس والمسئولين فى مواقع الإنتاج المختلفة، كما يجب إلحاق ورش مجهزة بكل المدارس لتنمية قدراتهم ومواهبهم وتهيئتهم للمهن مستقبليا.
٣- االاهتمام بتنمية نظام التعليم والتدريب المزدوج والمدارس المهنية المعمول به فى ألمانيا، وتنمية مشروع مبارك – كول
٤- تشجيع السياسة الاقتصادية مثل إنشاء صندوق ائتمان يشجع الاستثمار فى مجال الصناعة والتدريب
٥- محاولة تحقيق التوازن بين الثانوى العام والفنى والجامعى بحسب حاجات سوق العمل الفعلية بدراسة الواقع واستقراء الأبحاث الجادة والهادفة وتنفيذ بعض التوصيات حتى لا يكون الحديث مجرد ترديدات ببغائية وشعارات إعلامية وينبغيات فوق رفوف المكتبات.
٦- محاولة تحقيق التواصل بين بنى التعليم الثانوى والفنى والجامعى ، وذلك بإدخال المجالات العملية إلى جانب النظرية فى كل منهم
٧- تبنى مؤسسات الإعلام سياسة إعادة تقديس واحترام العمل المنتج ليس وفقاً للشهادات ولكن أيضا للخبرات وإعلاء قيم احترام العمل المهنى والحرفى وليس فقط مهن ما يعرف بالصفوة مثل الأطباء والمهندسين والمديرين والمحامين وما شابه ، ذلك أن تغيير المفاهيم يؤثر على العمالة بالنسبة للمتعلمين خاصة فاحتقار بعض المهن يزيد نسبة البطالة بينهم

ونشر عثمان وآخرون (٢٠٠٢)، دراسة مستفيضة عن السكان وقوة العمل في مصر: الاتجاهات والتشابكات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠، وذلك ضمن العمل الوطني "مشروع مصر ٢٠٢٠"، وتميزت هذه الدراسة بدراسة تطورات عرض قوه العمل من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٦، اعتمادا على التعدادات السكانية للسنتين المذكورتين بالإضافة إلى التعداد البيني في ١٩٨٦، وذلك من أجل إعداد الإسقاطات حتى ٢٠٢٠. حيث تناولت الدراسة في الفصل الثاني تطور قوة العمل في مصر على النحو الشائع في هذه الدراسات مع التركيز على البطالة. في حين تناول الفصل الثالث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية ذات الصلة بالسكان وقوة العملمن ناحيه الطلب وإتجاهاته وخصائصه حتى عام ٢٠٢٠. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في اعتمادها على التوقعات المستقبلية على خمسة سيناريوهات محتملة: السيناريو المرجعي، والذي يعني استمرار الأوضاع في المستقبل على ما كانت عليه في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي كان مستحيلا، ولذلك كانت هناك سيناريوهات أخرى متوقعة: السيناريو الإسلامي، وسيناريو الرأسمالية الجديدة، وسيناريو الاشتراكية الجديدة، وسيناريو التآزر الاجتماعي. وفيما يتعلق بالسيناريو الأخير، كان من المتوقع أن يكون أقرب ما يكون إلى الحديث الدائر عن "التوافق" الآن، وعدم الاستناد إلى أي من الأيديولوجيات الثلاث الأخرى، وشق طريق يناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المصرية، لتجنب سلبيات ومشاكل السيناريوهات الأخرى.

ويمكن الادعاء بأن هذه الدراسة كانت الأقرب إلى ما نعيشه اليوم، ليس من زاوية دقة التوقعات فحسب، ولكن من جانب توقع عدم إمكانية استمرار الأوضاع التي كانت قائمة في ذلك الوقت، خاصة في مجال القوى العاملة، من ناحية، بل وبحثها عن طرق بديلة للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما نفعل الآن!

وقد تناول حلمي (Helmy 2003) فى دراسة لقوة العمل المصرية من حيث أبعادها وتغيرات هياكلها، خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٦. واعتمدت الدراسة على بيانات تعدادات السكان. وكانت الدراسة تهدف إلى دراسة التطورات التي حدثت في حجم ونمو وهياكل القوى العاملة خلال فترة الدراسة. حيث تناولت

الدراسة تأثير التغيرات السكانية من حيث الحجم والنمو والتركيب السكاني والخصوبة والوفيات والهجرة على حجم ونمو القوى العاملة. وقدمت الدراسة مراجعة وافية للأدبيات السابقة في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم قوة العمل المصرية قارب على التضاعف خلال هذين العقدين، من ٩.٥ إلى ١٧.١ مليون نسمة. حيث كان معدل نمو القوى العاملة خلال هذه الفترة ٢.٩% (٢.٥ للذكور مقابل ٦.٦% للإناث). واحتلت العاصمة المرتبة الأولى في حجم القوى العاملة، مثلما هو ترتيبها من حيث حجم السكان. وترتب على ارتفاع معدل نمو القوى العاملة ـ نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان ـ ارتفاع معدل الإعالة، وانخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي. وقد سجلت الدراسة استمرار انخفاض النصيب النسبي لقطاع الزراعة في الهيكل الاقتصادي للقوى العاملة، وهو ما ينطبق على بقية مكونات القطاع الأولي بصفة عامة. وكان القطاع الثالث صاحب أكبر نصيب من حيث معدل النمو. وبصفة عامة، يمكن القول إن الاتجاهات التي رصدت في الدراسات السابقة ـ والتي تعتبر من السمات المميزة للقوى العاملة في الدول النامية ـ تأكدت في هذه الدراسة.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات، كان من أهمها بذل الجهود من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر من اجل استيعاب هذه الزيادة الكبيرة في السكان وقوة العمل، مما يتطلب السعي إلى توليد أعداد كبيرة ومتزايدة من فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وأوصت الدراسة أيضا بإعادة توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بعدالة على بقية المحافظات لتجنب مخاطر التركز الشديد. كما أوصت الدراسة أيضا إلى ضروره تشجيع القطاع الزراعي لأهميته البالغة للاقتصاد المصري. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاهتمام بالتعليم والتدريب لرفع مستوى نوعية القوى العاملة المصرية.

وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى ٢٠٠٤، بنشر دراسة عن الزيادة السكانية فى مصر وآثارها على التنمية الشاملة، وركزت هذه الدراسة فى القسم الاول على الاسقاطات السكانيه حتى عام ٢٠٢١. والطريقه التى اتبعت فى إعداد إسقاطات السكان هى طريقة المكونات أو الافواج وتعتمد اساسا على ايجاد اسقاطات السكان حسب السن والنوع لمده طويلة الى حد ما، وعلى بيانات أخر تعداد، وعلى اتجاهات الخصوبه والوفيات والهجرة فى الماضى وتوقعاتها فى المستقبل وذلك حسب ثلاثة فروض معينة تمليها تلك الاتجاهات. وتناول القسم الرابع من نفس الدراسة اثر الزيادة السكانية السريعه على قوة العمل واتجاهاتها المستقبليه فى مصر، وتم دراسة حجم ونمو قوة العمل خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١ لكل من الذكور والاناث، وكذلك معدل النشاط الخام والمنقح حسب النوع ومحل الاقامة ومعدلات النشاط التفصيلية حسب فئات السن والنوع. كما شملت الدراسة التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الحاله التعليميه والعمليه وتوزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادى ونوع القطاع، كما تطرقت الدراسه الى البطاله ومعدلاتها واتجاهاتها، حيث اشارت الدراسه إلى ارتفاع معدل البطاله من ٨,٢% عام ١٩٩٠ إلى ٩,٢% عام ٢٠٠١ وارتفاع معدل البطاله للإناث ٢٢,٦% عنه للذكور ٥,٦% عام ٢٠٠١. واعتمدت تقديرات قوة العمل على تقديرات السكان حسب العمر والنوع ومعدلات المساهمه المتوقعه فى قوة العمل حيث تم تقدير القوى العاملة كنتيجه لحاصل ضرب تقديرات السكان فى تقديرات معدلات النشاط والتى تتاثر بالتغيرات الاجتماعيه والاقتصاديه للسكان. وقد اعتمدت تقديرات قوة العمل على فرضى الخصوبه المنخفض والمرتفع فقط حيث يصل حجم قوة العمل المقدره فى عام ٢٠٢٠ الى حوالى ٣١,٣ مليزن نسمة طبقا للفرض العالى مقابل ٣٠,٨ مليون نسمه طبقا للفرض امنخفض بفارق ٤٧٠ ألف نسمه بين الفرضين. واشارت الدراسه الى عدد فرص العمل المطلوب توافرها وكذلك تقدير تكلفه فرص العمل الجديده حسب فرضى الخصوبه (العالى والمنخفض) فى ظل الزياد السكانيه. وتوصلت الدراسة الى ان البطاله فى مصر ناتجه عن عدم التوازن بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها وقد يرجع ذلك إلى عدم التناسب بين الزيادة السكانيه وقدرات الاقتصاد المصرى فى خلق فرص عمل للسيل المتدفق من القوى العامله الداخله على سوق العمل يوما بعد يوم.

ودرس صالح (Saleh 2006) خصائص القوى العاملة المصرية في الماضي والمستقبل. حيث اعتمدت الدراسة على مسوح القوى العاملة التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤. هذا بالإضافة إلى استخدام بيانات تعداد السكان لسنة ١٩٩٦ الذي يصدره الجهاز أيضا. وكانت الدراسة تهدف أساسا إلى دراسة مستويات وأنماط واتجاهات القوى العاملة المصرية خلال فترة الدراسة. ولكنها تميزت بهدف تقديم إسقاطات لقوة العمل المصرية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ حسب النوع والعمر ومستوى التعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم قوة العمل ارتفع من ١٧ إلى ٢١ مليون نسمة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤، وتراوحت نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان حول نسبة ٣٠% تقريبا. وكان أكثر من نصف القوى العاملة يقيمون في الريف (٥٥% تقريبا). وكانت نسبة الإناث حوالي ربع القوى العاملة تقريبا خلال هذه الفترة. وكان حوالي ثلث القوى العاملة المصرية من الأميين (٣٣%) في بداية الفترة، ولكنه انخفض إلى أقل من الربع في نهايتها (٢٣.٦%). وكان معدل البطالة يزيد على عشر القوى العاملة طوال فترة الدراسة، مع ارتفاعه في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية كالمتوقع.

وفى دراسة قام بها أسعد، راجى (٢٠٠٧) عن عرض العماله، العمالة والبطالة فى الاقتصاد المصرى، ١٩٨٨-٢٠٠٦، تم تحليل بيانات مسح سوق العمل المصري لسنة 2006 والمسوحات التي سبقته خلال الفترة من 1988حتى 1998، وأوضحت أن الشكل العام للتوظيف في مصر قد تحسن بشكل كبير منذ 1998، فعلى الرغم من استمرار النمو المتسارع لعدد من هم في سن العمل منذ1998، فقد زادت معدلات المشاركة بشكل عام وانخفضت معدلات البطالة، علاوة على النشاط في النمو الوظيفي. وفي كثير من الحالات نجد أن هذه المتغيرات قد بلغت أو تخطت مستوياتها في عام 1988 أي قبل إطلاق برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي عام ١٩٩١. فعلي مدى الثمان سنوات الماضية ساهمت تطورات إيجابية ديموجرافية واقتصادية في أداء سوق العمل في مصر، فقد أكمل جيل الشباب- والذي بلغ ذروته العددية ضاغطا سوق العمل في التسعينيات - دورة انتقاله إلى سوق العمل، في الأعم الأغلب، كما صارت الضغوط الديموجرافية تتقلص تدريجيا.

وقد صاحب هذه التطورات الديموجرافية تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد، ففي الوقت الذي بدأت فيه معدلات التوظيف تتقلص في قطاعات الأعمال المملوكة للدولة خلال الفترة من 1988 إلى 1998 ، ظل التوظيف في القطاع الحكومي علي وتيرة نمو متسارع بمعدل هو ضعف معدل النمو في التوظيف بوجه عام .وقد تغير ذلك فى عام 2006 حيث تباطأ معدل نمو التوظيف في الهيئات الحكومية بشكل كبير بينما - تحمل القطاع الخاص العبء الأكبر في مسألة خلق فرص للعمل.

كما صاحب قلة فرص العمل بالقطاع العام استمرار الإتجاه إلى خصخصة سوق العمل والذي كان قد بدأ في التسعينات. وبحلول عام 2006 ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية إلى 61 بالمئة مقابل 57 بالمئة عام 1998 بالإضافة إلى ذلك، فإن ما نسبته 57 بالمائة من حجم العمالة الجديدة التي دخلت سوق العمل خلال الخمس سنوات الأول من تلك الفترة التحقت بالعمل غير الرسمي.

وكذلك درس الرفاعى (El-Refaey 2008) القوى العاملة في مصر في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦. وتتميز هذه الرسالة بالجمع بين مصدري بيانات القوى العاملة فيس مصر: مسح القوى العاملة بالعينة للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦، بالإضافة إلى تعدادي السكان في ١٩٩٦ و٢٠٠٦. وبالإضافة إلى الأهداف التقليدية لدراسات القوى العاملة، من حيث دراسة حجم ونمو وتباينات القوى العاملة والمساهمة في النشاط الاقتصادي، والتغيرات في الهياكل المختلفة للقوى العاملة، استهدفت الدراسة تقدير حجم السكان الناشطين اقتصاديا حتى ٢٠١٦ حسب النوع والفئة العمرية ومستويات التعليم. وذلك لتقدير حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل وفرص العمل المطلوب توفيرها خلال هذه الفترة.

وتوصلت الدراسة إلى تأكيد استمرار نفس الظواهر المرصودة في الدراسات السابقة من حيث ارتفاع معدل نمو القوى العالمة, وأثبتت ارتفاع نصيب القطاع الخاص في توفير فرص العمل إلى أكثر من ثلثي القوى العاملة المصرية خلال فترة الدراسة. وتوصلت إلى أن العمل بأجر أصبح يمثل النمط السائد حيث تخطى نسبة ٨٠% في ٢٠٠٦. ورصدت الدراسة أيضا استمرار تراجع كل من نصيب قطاع الزراعة في هيكل النشاط الاقتصادي، ونصيب العاملين في المهن الزراعية في الهيكل المهني للقوى العاملة. ولا تزال نسبة الأميين تتراوح حول ربع القوى العاملة للجنسين. وتوصلت الدراسه أيضا إلى نتائج هامة بالنسبة للبطالة حسب الفئة العمرية والنوع ومحل الإقامة ومستوى التعليم والمهن والقطاعات السابقة، كما قدمت تقديرات لحجم القوى العاملة المتوقعة في عام ٢٠١٦.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة بذل كل الجهود لخلق فرص عمل تستوعب المتعطلين الحاليين والمتوقع دخولهم لسوق العمل خلال الفترة القادمة. وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والإنتاج، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، والاهتمام برفع مستويات تعليم وتدريب القوى العاملة المصرية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والتدريب التحويلي، والاهتمام بمشروعات الشباب والأسر المنتجة.

وفى دراسة لحسن محمد (٢٠٠٨) عن الضغوط على سوق العمل فى مصر: لماذا ارتفاع معدل البطاله بهذه الصورة؟، تطرق الى ارتفاع معدل البطاله وخاصة بصفه حاده بين الشباب المتعلمين. وبالرغم من ان هناك عدة مقاييس لمعدل البطاله ولكن المقياس الرسمى لمعدل البطاله حوالى ٩ إلى ١٠% . ويرجع عدم وجود فرص للعمل بين الشباب إلى أن الشباب الباحثين عن العمل لأول مره يعانون من مجموعه أخرى من العوامل تشمل عدم تطابق المهارات، وتوقع الأجور العالية، ومحدودية حركة العمالة.

وقد اظهرت الدراسه أن مشكلة البطالة تتحدد فى بعدى العرض والطلب. فمن جانب العرض، ترجع اساسا الى قضايا النمو السريع للقوى العاملة وخاصة بين الفئة العمرية الشابة من السكان .أما بالنسبه لجانب الطلب، فترجع إلى تفاوت الأداء الاقتصادي الكلي، وانخفاض في مضمون العمل من النمو. وتتطرق هذه الدراسة إلى كشف التفاعل بين العرض والطلب للعمالة مع ثبات نمو القوى العاملة، لأنها تركز على كثافة العمالة في النشاط الاقتصادي على مستوى القطاع.

وتقدم الورقة مجموعة من السيناريوهات التوضيحية على المدى المتوسط لتسليط الضوء على تأثير العمالة على النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في سوق العمل. ومفاضلة أمر مهم إلى حد ما: في حالة عدم وجود تغييرات هيكلية لتحسين استجابة العمالة، ستكون هناك حاجة أسعار أعلى بكثير من النمو الاقتصادي لزيادة فرص العمل. وتقترح السيناريوهات التوضيحية أيضا أن انخفاض معدل البطالة نتيجة للنمو الاقتصادي السريع يكون أقل بكثير إذا كانت القوى العاملة تبدأ في التوسع حتى أسرع قليلا مما كان عليه الحال في الآونة الأخيرة. أما الأثر المحتمل هو أن النمو الاقتصادي المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض كبير في معدلات البطالة ما لم يتم الحفاظ عليه. وأن الحفاظ على معدلات عالية من النمو الإقتصادى يتطلب رفع معدلات الإستثمار وتحسين كفاءة الاستثمار. وأن زيادة فرص العمل إستجابة إلى النمو الإقتصادى يتطلب التوسع فى السياسات الرامية إلى تعزيز الأنشطة والقطاعات التي تعتمد على أكبر عدد من العمال مثل (الخدمات، البناء، والزراعة)، والتغيرات الهيكلية في سوق العمل وتشمل التدابيرلتحسين مستويات المهارة (تدريب المهني، وعلى رأس العمل والتدريب، وتطوير التعليم النظامى) بما يتماشى مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل. هذه القضايا ذات أهميه خاصه من أجل التصدي لمشكلة البطالة في مصر، ولا سيما في صفوف الشباب، نظرا لأنها قضية الأجيال المقبله.

١-٦: التعريفات والمفاهيم

يلتزم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتطبيق كافة التوصيات والمفاهيم والتعاريف الصادرة عن الأمم المتحدة وبصفة خاصة منظمة العمل الدولية، فيما يتصل بجمع وتبويب ونشر بيانات السكان والقوى العاملة. وهو ما يتبناه فريق العمل في هذا البحث أيضا، وذلك على النحو التالي:

فترة الإسناد الزمني:

يؤخذ بفترة الإسناد الزمني القصيرة (أسبوع) عند جمع البيانات، خاصة بيانات العمالة والبطالة.

القوى البشرية:

تشمل القوى البشرية جميع السكان ما عدا:

- صغار السن أقل من ٦ سنوات.
- الأفراد ٦٥ سنة فأكثر ولا يعملون ولا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه (مسنون).
- المصاب بعجز كلي (غير قادر على العمل بصفة دائمة).

وتمثل هذه الفئات مجتمعة ما يعرف بالسكان خارج القوى البشرية.

تنقسم القوى البشرية إلى:

- *الأفراد داخل قوة العمل* : تشمل جميع الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات (المشتغلون)، وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطلون).
- *المشتغلون* : هم الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يزاولون أعمالا بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) خلال فترة الإسناد القصيرة للبحث (أسبوع) سواء داخل المنشآت أو خارجها.

ويعتبر في حكم المشتغلين الأفراد المرتبطون بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة البحث، بسبب المرض أو الإصابة أو الإجازة الاعتيادية أو منحة تدريبية أو دراسية أو لنزاع عمالي أو لعدم انتظام العمل في المنشأة لأسباب مؤقتة أو لأسباب ترجع لطبيعة العمل في بعض الأنشطة، واستثناء من ذلك لا يعتبر

الفرد المرتبط بعمل والحاصل على إجازة بدون مرتب لمدة عام فأكثر مشتغلا، طالما لم يزاول عملا آخر خلال فترة البحث.

ـ *المتعطلون* **:**هم الأفراد في سن (١٥ـ٦٤ سنة) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، ويعتبر الفرد متعطلا خلال أسبوع البحث، ولو كان قد تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لأسبوع البحث، ويدخل ضمن المتعطلين الموقوف عن العمل إيقافا مؤقتا أو لأجل غير مسمى، ما دام يبحث عن عمل ولا يجده ولا يتقاضى أجرا أثناء أسبوع البحث، وينقسم المتعطلون إلى:

- متعطل قديم (سبق له العمل) لكنه لم يكن يعمل طوال فترة البحث طبقا للتعريف السابق.
- متعطل حديث (لم يسبق له العمل) مثل الخريج (دبلوم أو جامعة) الذي لم يلتحق بأي عمل بعد.

ـ *معدل البطالة*: يحسب معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى إجمالي قوة العمل في الفترة المرجعية.

ـ *معدل البطالة الطبيعي*: عندما يصل الاقتصاد القومي في فترة ما إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن هذا لا يعنى أن معدل التشغيل يساوي ١٠٠%، وبالتالي لا يعني أن معدل البطالة أصبح صفرا. ففي جميع الأوقات توجد البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية أو الفنية. ولكن حالة التشغيل الكامل تعني اختفاء البطالة الدورية وجميع أنواع البطالة الأخرى، ويصبح سوق العمل في حالة توازن. ويصبح عدد فرص العمل المتاحة مساويا لعدد الباحثين عن العمل. ولا تحدث تغيرات جوهرية في مستويات الأجور. ويتراوح معدل البطالة الطبيعي ما بين ٤% إلى ٦%، حسب طبيعة الاقتصاد (زكي، رمزي، ١٩٩٧، ١٥ـ٤٢).

ـ *معدل المساهمة الخام*: يحسب كنسبة مئوية لإجمالي قوة العمل إلى عدد لسكان عند نقطة زمنية معينة.

ـ *معدل النشاط المنقح*: يحسب كنسبة مئوية لإجمالي قوة العمل إلى عدد السكان في سن العمل (أي باستبعاد صغار السن).

ـ *النشاط الاقتصادي*: يقصد به النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يندرج تحته نوع العمل الذي تقوم به المنشأة التي يعمل بها كل من هو ملتحق بعمله، أو التي كان يعمل بها قبل تعطله. وبالنسبة لمن يعملون خارج المنشآت، فيوضح النشاط الاقتصادي الرئيسي طبقا لما يقومون به من أعمال. وتنقسم أوجه النشاط الاقتصادي الرئيسية إلى أقسام رئيسية وتصنف المنشآت التي تعمل في نفس النوع من أنواع النشاط الاقتصادي تحت نفس القسم الرئيسي، سواء كانت مملوكة للحكومة أو لشركات أو لأفراد.

ـ *المهنة*: هي نوع العمل الذي يقوم به الفرد العامل، أو نوع العمل الذي كان يقوم به الفرد المتعطل والسابق له العمل، وذلك بصرف النظر عن نوع النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة التي يعمل بها أو كان يعمل بها، وتقسم المهن إلى عدد من الأقسام الرئيسية، وتضم كل من هذه الأقسام مهنا تربطها علاقة محددة أساسها التشابه في نوع العمل، ويختص كل قسم بميدان عمل معين.

ـ *القطاع المؤسسي*: يقصد به القطاع المؤسسي الذي تتبعه المنشأة، وذلك بالنسبة لكل من هو ملتحق بعمل بها، أو لمن كان ملتحقا بعمل بها وتعطل، ويقصد به كذلك القطاع المؤسسي الذي ينتمي إليه من يعمل خارج المنشآت، سواء كان القطاع العام أو الخاص أو الحكومي أو التعاوني أو الأجنبي.

ـ *الحالة العملية*: تصور الحالة العملية العلاقة بين الفرد والعمل الذي يقوم به، أي موقف الفرد بالنسبة لحالة العمالة كأن يكون صاحب عمل يزاوله بنفسه دون الاستعانة بآخرين، أو باستخدام آخرين يعملون له، أو يكون من العاملين لدى الغير بأجر نقدي.

١-٧: تنظيم الدراسة

تشمل الدراسة ستة فصول كما يلي:

الفصل الأول: مقدمة وتشمل أهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، والمنهجية المتبعة، ومصادر البيانات، ومراجعة الأدبيات.

الفصل الثاني: مستويات وأنماط واتجاهات قوة العمل، ويشمل حجم ونمو قوة العمل والخصائص الديموجرافية والاجتماعية لقوة العمل والبطالة، علي المستوي القومي وعلي مستوي الأقاليم المحافظات.

الفصل الثالث: تطور هياكل المشتغلين، ويشمل تحليل المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع المؤسسي والمهنة والنشاط الاقتصادي (الصناعة)، على المستوى القومي وعلى مستوى الأقاليم والمحافظات.

الفصل الرابع: إسقاطات قوة العمل علي المستوي القومي وعلي مستوي المحافظات عن الفترة ٢٠١٢- ٢٠٣٢
ويشمل هذا الفصل وضع رؤية مستقبلية لعرض قوة العمل خلال العشرين سنة القادمة علي المستوي القومي والمحافظات اعتمادا علي وضع ثلاثة فروض (سيناريوهات) وفقا للفرض المرجعى والفرض التنموى والفرض المتوسط.
الفصل الخامس: ويشمل الخلاصة والتوصيات.

الفصل الثاني
اتجاهات حجم ونمو قوة العمل والخصائص الديموجرافية، مصر، ١٩٧٦- ٢٠٠٦

٢- ١: تطور حجم قوة العمل على المستوى القومي

اعتمادا على بيانات التعدادات السكانية الأربعة الأخيرة، الواردة في جدول (٢-١)، التي تغطي فترة العقود الثلاثة الأخيرة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦، يتضح أن حجم قوة العمل زاد بأكثر من الضعف من ٩٥٢٨ ألف فرد في ١٩٧٦ إلى ٢١٥٩٧ ألف فرد في ٢٠٠٦، أي بحوالي ١٢٠٦٩ ألف فرد، مما يعني ببساطة أن حجم قوة العمل كان يزيد زيادة صافية قدرها ٤٠٢ ألف فرد سنويا. ويعني هذا أن سوق العمل المصري كان يستقبل أكثر من ٤٠٠ ألف داخل جديد إلى سوق العمل. وهذا حجم كبير نسبيا في ضوء قدرات الاقتصاد المصري، وتكلفة فرصة العمل في القطاعات المختلفة. وهذا ما اتضح في تخطي معدلات البطالة حاجز ٥% منذ نشر بيانات تعداد ١٩٨٦، بالرغم من هجرة أعداد مليونية للعمل خارج البلاد، خاصة في الدول العربية النفطية من ناحية، والتحويلات المليارية التي يحولونها والتى كان يمكن أن تساعد على خلق فرص عمل للمقيمين. ولهذا السبب بدأت دراسات كثيرة تركز عطالة وابعادها.

ويلاحظ من تتبع حجم قوة العمل فى مصر عبر الفترات التعدادية الثلاثة الاخيرة أن هناك تصاعدا مستمرا في حجم الزيادة بين التعدادات، حيث ارتفع حجم الزيادة من ٣٢١٦ ألف فرد في الفترة الأولى إلى ٤٤٣١ في الفترة الثانية، ثم إلى ٤٧٨٢ في الفترة الأخيرة. وهذا يعني تزايد الضغوط على سوق العمل داخليا، في الوقت الذي تتقلص فيه فرص العمل خارجيا، بل وتتعرض مصر من آن لآخر لعودة جماعية كبيرة، كما حدث في أزمتي الخليج الأولى والثانية، ثم الأزمة الأخيرة في ليبيا. وكما سبق، فإن هذا يعني تدفق أعداد كبيرة بصورة مفاجئة على سوق العمل، في الوقت الذي تتوقف فيه تحويلات هؤلاء الأفراد بصورة مفاجئة أيضا، مع التكاليف المعنوية والمادية الباهظة المصاحبة.

أما بالنسبة للتباين فى حجم وقوة العمل حسب النوع، فتوضح نفس البيانات أن مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر بدأت من مستوى منخفض جدا (٦٩٦ ألف مشاركة في ١٩٧٦) ولكنها تسارعت بشكل ملحوظ بعد ذلك حتى وصلت إلى ٣٨٧٦ ألف مشاركة في نهاية الفترة في ٢٠٠٦. وهذا يعني أن الزيادة في قوة عمل الإناث زادت عن خمسة أضعاف خلال هذه الفترة. وقد تنبهت معظم الدراسات الواردة في استعراض الأدبيات السابقة إلى هذه الظاهرة منذ وقت مبكر، حيث بدأ انتشار تعليم الإناث يظهر أثره في ارتفاع معدل المساهمة في قوة العمل، وهو ما سيتأكد عند تناول الحالة التعليمية لقوة العمل حسب النوع. وفي نفس الوقت، لوحظ أن هذا التدفق من جانب الإناث على سوق العمل لم يكن يواكبه الحصول على فرص عمل، وهو ما سيتضح عند استعراض مستويات واتجاهات وتباينات التشغيل والبطالة، خاصة بالنسبة لفئات العمر الأولى والمستويات التعليمية المتوسطة والعليا. وقد يتسبب هذا في ردة فيما يتعلق بالإقبال على التعليم الذي توصي به كل الدراسات السكانية، إذا لم يترتب عليه الحصول على فرص عمل حقيقية لمدد قد تصل إلى سنوات.

ومن منظور نسبة الإناث في القوى العاملة، نجد أنها كانت في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من مستوى منخفض ملفت للنظر (٧.٣% في ١٩٧٦) إلى أقل من خمس قوة العمل في نهاية الفترة (١٨% في ٢٠٠٦). ويرجع تفسير هذه الظاهرة إلى طبيعة التعريفات المستخدمة من ناحية، وإلى العادات والتقاليد المتعلقة بعمل المرأة خارج المنزل في المجتمعات التي ينخفض فيها مستوى التحضر، وينتشر فيها القطاعات الزراعية، خاصة في الدول العربية والإسلامية. وقد انعكس هذا التطور أيضا في أن أكثر من خمس الزيادة في قوة العمل خلال هذا الفترة كانت ترجع إلى مشاركة الإناث في قوة العمل، خاصة في الفترة الأولى، وإن كانت تراجعت إلى حوالي الربع في الفترة الأخيرة (٢٦%)، بعد أن تجاوزت مستوى ٢٨% في الفترة الوسطي. ولعل هذا يشير إلى بداية ظهور تراجع أو إحجام من جانب الإناث، بعد التعرض للبطالة لفترات طويلة، وندرة فرص العمل المتاحة للإناث في الخارج، مقارنة بالذكور.

٢-٢: نمو قوة العمل على المستوى القومي

توضح بيانات جدول (٢- ٢) أن معدل نمو القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) قد انخفض من ٢.٩٨% سنويا خلال الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٦، إلى ٢.٤٦% خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٦. وذلك بالرغم من ارتفاع معدل

نمو السكان (١٥ سنة فأكثر) من ٢.٤٨% سنويا في الفترة الأولى مقارنة بحوالي ٢.٩٣% في الفترة الثانية. وبدون الدخول في الحسابات التفصيلية لمصادر نمو القوى العاملة حسب الطرق المختلفة، فإن هذا يعني أن المصدر الأساس لنمو القوى العاملة يتمثل في نمو السكان الذين في سن العمل، ويشير إلى أننا سنواجه تراجعا في معدل المساهمة المنقح خلال فترة الدراسة، والذي عادة ما يكون نتيجة للتوسع في التعليم في نفس الفئة العمرية، كالتعليم المتوسط في الفئة العمرية الأولى (١٥- ١٩)، ومواصلة التعليم العالي في الفئة العمرية التالية (٢٠- ٢٤).

وبالنسبة للتباين حسب النوع، نجد أن معدل نمو السكان في سن العمل لم يكن فيه تفاوت بين الذكور والإناث في أي من الفترتين، ولكن التفاوت كان في معدل نمو قوة العمل في الفترتين. ففي الفترة الأولى، كان معدل نمو قوة عمل الإناث (٦.٣٧%) قريبا من ثلاثة أمثال معدل نمو قوة عمل الذكور (٢.٤٨%). أما في الفترة الثانية، فقد كان معدل نمو قوة عمل الإناث (٣.٩٠%) حوالي ضعف معدل نمو قوة عمل الذكور (٢.١٧%). أي أن الانخفاض في معدل نمو قوة عمل الإناث (بمقدار ٢.٤٧ نقطة مئوية من ٦.٣٧% في الفترة الأولى إلى ٣.٩٠% في الفترة الثانية) كان ضخما جدا مقارنة بالانخفاض الطفيف في معدل نمو قوة عمل الذكور (من ٢.٤٨% في الفترة الأولى إلى ٢.١٧% في الفترة الثانية). وهذا أمر متوقع في كل من معدلات نمو قوة عمل الإناث ومعدلات مساهمة الإناث المختلفة في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي، حيث توجد تغيرات سريعة في قوة عمل الإناث، مقارنة بالاستقرار النسبي في قوة عمل الذكور الذين يتحملون العبء الأكبر من حيث المساهمة في قوة العمل والأنشطة الاقتصادية في جميع المجتمعات، بينما تخضع تغيرات قوة عمل الإناث لعوامل اجتماعية وثقافية قد تكون أقوى من العوامل الاقتصادية في بعض المجتمعات.

٢-٢-١: *نمو قوة العمل حسب الأقاليم*

وعلى مستوى الأقاليم، توضح البيانات أن أعلى معدل نمو لقوة العمل في الفترة الأولي كان محافظات الحدود مجتمعة (٦.١٧%)، وهذا أمر طبيعي حيث تعتبر محافظات الحدود، خاصة البحر الأحمر وجنوب سيناء، من المحافظات الجاذبة لكل من السكان والقوى العاملة، وهو ما يتضح من ارتفاع معدل نمو السكان في هذه المحافظات في نفس الفترة إلى ٤.٩٧%. مع مراعاة أن الحجم المطلق والنسبي لنصيب كل من السكان في سن العمل وقوة العمل الفعلية، منخفض جدا في الأساس. وجاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الثانية من حيث مستوى معدل نمو قوة العمل (٣.٥٤%)، ثم تلتها محافظات الوجه القبلي (٣%). وعلى النقيض، جاءت المحافظات الحضرية بأدنى مستوى لمعدل نمو قوة العمل (١.٦٩%) وكذلك أدنى معدل لنمو السكان (١.٨٢%). وهذا عكس المتوقع من حيث ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في المحافظات الحضرية، ولكن يبدو أن المحافظات الحضرية لم تعد قادرة على توفير المزيد من فرص العمل، كما كانت في الماضي، حيث يتحدث البعض عن الهجرة العائدة منذ فترة. ويمكن القول إن العالم الخارجي هو الذي يستطيع توفير فرص العمل حاليا، وليس المناطق الحضرية. ويبدو ذلك واضحا من انخفاض مستوى معدل نمو السكان في سن العمل في المحافظات الحضرية (١.٨٢%).

أما في الفترة الثانية، فقد حافظت محافظات الحدود على مرتبتها الأولى (٥.٧٢%)، وحافظت المحافظات الحضرية على مرتبتها الأخيرة (١.٨٣%)، من حيث معدل نمو قوة العمل، بينما تقدمت محافظات الوجه القبلي (٣.١٨%) على محافظات الوجه البحري (٢.٢٢%) في هذه الفترة.

وبالنسبة للتفاوت بين الجنسين، فمن الطبيعي أن معدل نمو قوة عمل الإناث كان أعلى من معدل نمو قوة عمل الذكور في جميع الأقاليم، وخلال الفترتين. ففي الفترة الأولى، كان معدل نمو قوة عمل الإناث أعلى ما يكون (١١.٣٤%) في المحافظات الحدودية، وكان أدنى ما يكون في المحافظات الحضرية (٢.٥٥%). وكذلك الأمر في الفترة الثانية، حيث كانت أعلى معدلات لنمو قوة عمل الإناث في المحافظات الحدودية (٧.٢%)، بينما كانت أدناها في المحافظات الحضرية (٣.٥٩%). وتوضح هذه الأرقام تضاؤل التفاوت بين معدلات قوة عمل الإناث بين الأقاليم في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وقد يرجع ذلك إلى تباطؤ معدل نمو قوة عمل الإناث في الفترة الثانية بصفة عامة.

٢-٢-٢: *نمو قوة العمل حسب المحافظات*

يمكن القول بصفة عامة، مع قليل من الاستثناءات، إن هناك نمطا واضحا من حيث معدلات نمو قوة العمل على مستوى المحافظات، وفيما بين الذكور والإناث، في الفترتين محل الدراسة. ويسير هذا النمط مع ما سبق شرحه على مستوى الأقاليم، مع استثناءات قليلة. حيث احتلت محافظة جنوب سيناء المرتبة الأولى من

حيث معدل نمو قوة العمل ككل وللذكور والإناث في الفترتين المذكورتين. وفي المقابل، كانت القاهرة صاحبة أدنى مستويات لنمو القوى العاملة، تليها الإسكندرية، ثم بورسعيد، على المستوى الكلي ولكل من الذكور والإناث في الفترة الأولى. أما في الفترة الثانية فكانت الإسكندرية صاحبة أدنى مستوى على المستوى الكلي، بينما احتلت بورسعيد هذه المرتبة بالنسبة للإناث.

٢-٣ : معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي

تعتبر معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي - بأنواعها المختلفة - من المؤشرات الهامة في دراسات السكان والقوى العاملة. وتتدرج دقة دلالة هذه المؤشرات من معدل المساهمة الخام، إلى معدل المساهمة المنقح، وتنتهي إلى معدلات المساهمة العمرية النوعية، التي تعتبر الأكثر دقة وتفصيلا، والتي عادة ما يتم عرضها بالرسوم البيانية. وتعطي هذه المعدلات صورا إجمالية وتفصيلية عن مدى مساهمة سكان مجتمع ما في الأنشطة الاقتصادية في ذلك المجتمع في لحظة زمنية معينة. ومن ناحية أخرى توضح معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي - بصورة غير مباشرة - عبء الإعالة الواقع على عاتق النشطين اقتصاديا (الأمم المتحدة، ١٩٦٧، UN-ILO, 2010).

وإذا كان معدل المساهمة الخام ينسب القوى العاملة إلى إجمالي السكان، وإذا كان معدل المساهمة المنقح يستبعد صغار السن من إجمالي السكان، ليعطي صورة أدق، خاصة للمقارنة بين المناطق، فإن معدلات المساهمة العمرية النوعية تعطي الصورة الأدق للمقارنة بين المناطق من ناحية، وللمقارنة بين النقاط الزمنية داخل المنطقة الواحدة من ناحية أخرى. وإذا كان معدل المساهمة الخام يلخص الأوضاع الاقتصادية، فإن معدل المساهمة المنقح يعكس الأوضاع السكانية، من حيث تأثير مشاركة/عدم مشاركة صغار السن. ولكن معدلات المساهمة العمرية النوعية توضح المؤثرات الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد السائدة في مجتمع ما في لحظة زمنية من حيث عمالة الإناث، والتي قد تكون بالغة التأثير في بعض المجتمعات - مثل المجتمعات العربية والإسلامية - من حيث التعريف والقياس، والتي تتلخص في انخفاض مستوى مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

٢-٣-١ : *معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي على المستوى القومي*

يلاحظ استقرار معدل المساهمة المنقح (الذي يستبعد صغار السن الأقل من ١٥ سنة من إجمالي السكان) عند مستوى منخفض نسبيا، مع وجود اتجاه نزولي طفيف جدا، حيث انخفض من حوالي ٤٤.٧% في ١٩٧٦ إلى ٤٤.٣% في ٢٠٠٦. ويمكن إرجاع انخفاض معدل المساهمة المنقح هذا إلى انخفاض مشاركة الإناث في قوة العمل على النحو السابق شرحه. ويمكن التأكد من ذلك بتتبع التباين في معدل المساهمة حسب النوع.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن هذا الاستقرار في معدل المساهمة عند هذا المستوى المنخفض يخفي ظاهرتين متعارضتين، يبدو أن إحداهما توازن الأخرى. إذ إن هناك انخفاضا ملحوظا في معدل مشاركة الذكور بحوالي ثمانية نقاط مئوية من ٨٠% تقريبا في ١٩٧٦ إلى ٧٢% في ٢٠٠٦، وقد يرجع ذلك إلى إحجام الكثير من صغار السن عن الدخول المبكر إلى سوق العمل والاستمرار في العملية التعليمية بعد سن ١٥ سنة للحصول على التعليم المتوسط والثانوي . وفي مقابل ذلك، تتضح الزيادة الكبيرة فى مشاركة الإناث فى قوة العمل بأكثر من الضعف، بعشر نقاط مئوية أيضا، وإن كانت من مستوى منخفض جدا أصلا، حين زاد معدل مشاركة الإناث، من ٦% تقريبا فقط في ١٩٧٦ إلى ١٦% في ٢٠٠٦. وهكذا يبدو أن استقرار معدل المساهمة المنقح عند مستواه كان نتيجة للتفاعل بين تراجع معدل مشاركة الذكور من ناحية، وتزايد معدل مشاركة الإناث من ناحية أخرى، بعشر نقاط مئوية.

٢-٣-٢ : *معدلات المساهمة المنقحة في النشاط الاقتصادي حسب الأقاليم*

توضح بيانات تعدادات السكان وجود تباين واضح في معدلات المساهمة المنقحة بين الأقاليم المختلفة، خاصة بين المحافظات الحضرية والمحافظات الحدودية الصحراوية من ناحية، وبين محافظات الوادي (الصعيد) والدلتا من ناحية أخرى. فقد كان هناك انخفاض في معدل المساهمة المنقح في المحافظات الحضرية من ٤٧% في ١٩٨٦ إلى ٤٤% في ٢٠٠٦، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثير التوسع في التعليم في هذه المحافظات التي تشمل أكبر محافظتين من حيث حجم السكان والقوى العاملة والتشغيل (العاصمة والميناء الأول). وفي مقابل ذلك، كان هناك ارتفاع في معدل المساهمة في محافظات الحدود الصحراوية من ٤٦% في ١٩٨٦ إلى ٤٨% في ٢٠٠٦، حيث يمكن تفسير هذا الاتجاه بتوافر فرص العمل في هذه المحافظات الجاذبة،